الفصل السادس

التصنيع فىَ مصر الناصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠)

أولا : التصنيع فى مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ (مرحلة إقرار النظام والشعور الوطنى) .

ثانيا : التصنيع فى مصر من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ (مرحلة رموز الاشتراكية والانتكاسة) .

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــة :

يعد التصنيع بحق أخطر وأقوى إضافة ساهمت بها الفترة الناصرية ، حتى لتوشك مع بعض التحفظات أن تكون إضافة جديدة وبكرا من الناحية العملية ، رغم وجود إرهاصات لا بأس بها فى نهاية المرحلة السابقة . إن ثورة الصناعة التى حدثت فى الحقبة الناصرية ما هى إلا امتداد للثورة السياسية فى مصر ، بل قل إنها صناعة الثورة أكثر من أى شئ آخر . إن جوهر التغيير الجديد الذى طرأ على الصعيد المجتمعى فى مصر يكمن أساسا فى التحول من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد تصنيعى مستقل .

وعلى هدى ذلك فإن هذا الفصل يهدف إلى معرفة واقع التصنيع الذى شهدته الحقبة الناصرية . إن هذا الفصل يسعى إلى تقديم وصف لتهيكل الصناعة المصرية من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ والمجهودات والسياسات الصناعية التى سادت هذه الحقبة . ولتبيان جهود التصنيع فى هذه الحقبة ، فإن هذا الفصل ينقسم إلى جزئين الأول يهتم بالفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ فترة إقرار النظام والشعور الوطنى . أما الجزء الأخير فيهتم بالتصنيع فى فترة الإجراءات الاشتراكية والانتكاسة أى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٠ .

أولا ، التصنيع فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ (مرحلة إقرار النظام والشعور الوطنى) :

مما لا شك فيه أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بكل ما أتت به من تحولات جذرية فى البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصري ، وما ترتب عليها من آثار واسعة المدى داخليا وخارجيا ، يجعل منها أهم الأحـــداث التاريخية قاطبة فى القرن العشرين . والواقع انه حينما واتت الظروف الموضوعية المناسبة حتى هبت حركة يوليو ١٩٥٢ لتغير معالم البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة وتستخلص الاســـتقلال الوطنى . ومن أهم هذه الظروف الموضوعية : تدهور النظام السياسى القديم وعجزه عن تقديـــم بديل للمشكلة الوطنية التى جوهرها جلاء الانجليز ووجود حاكم يملك ولا يحكـــم ، وتلكوء النظام القديم بما فى ذلك الوقوف متفرجا دون حسم المشكلة الاجتماعية التى فاقت حدتها فى الخمسينات ، حيث الفوارق الاجتماعية الحادة ، وما نجم عنها من تناقض بين من يملك ومن لا يملك . إن ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر تعد نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم وآخر جديد [١] .

---

(١) السيد يس (مشرفا) ، مقدمة كتاب الثورة والتغير الاجتماعى : ربع قرن بع ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٣

لقد عرف المجتمع المصرى حكم الاستعمار الأجنبى والنظام الملكى مئات الأعوام . ومنذ عام ١٩٥٢ ولأول مـرة منذ ما ينوف عن خمسمائة عام عرفت مصر كيف تحكم من خلال أبنائها . إن سيطرة الضباط الأحرار على زمام الحكم والسلطة تكون عقلية الصفوة الحاكمة التى تستند إلى العقلية الزراعية وسياسة التصدير قد تبدلت ، ويبدو ذلك واضحامن سياسة العهد الجديد الصناعية التى تميزت عن السياسة السابقة بالابتكار والتنوع . وبيد أن التنمية الصناعية لم تشغل فكر قادة الثورة فى مهد حركتهم ، إلا أن تصريحاتهم وبياناتهم تشهد على وعيهم بحاجة البلاد إلى التصنيع . وقد تركز التأكيد فى سياستهم الاقتصادية على وجوب تقديم العون إلى الصناعة وتمكينها من التوسع وتقديم الحوافز بصورة محددة إلى الاستثمارات الخاصة للصناعة .

لقد سعت القيادة السياسية إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على السواء ، وذلك عن طريق زيادة امتلاك أسهم الشركات المحلية ، فإذا كان لهم الحق فى امتلاك ما لا يقل عن ٥١ ٪ من أسهم أية شركة بموجب القانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ ، فإن القانون الصادر فى يوليو ١٩٥٢ سمح لهم بامتلاك ٥١ ٪ من أسهم الشركات ، أى أنه عكس الموقف . وعلى الرغم من التسهيلات التى قدمتها قادة الثورة لإغراء رأس المال الخاص للاتجاه نحو الصناعة ، إلا أنه لم يندفع صوب التصنيع ، لذا راح العسكريون يضغطون على الطبقة الرأسمالية المحلية لاستثمار أموالها فى الصناعة . فبالإضافة إلى التأكيدات الأيديولوجية واختيارها كبار رجال الأعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية ، وتجنب الدخول فى المجال الصناعى دون مشورة اتحاد الصـــناعات المصرى ، وخفض الضرائب وإضفاء مزيد من الحماية الجمركية على الصناعات المصـــرية ، إلا أن الرأســـمالية المصـــرية عزفـــت عن المشـــاركة فـــى عمليات التصنيع (١) .

وعلى الرغم من أن الزراعة قد حظيت باهتمام بالغ وباكر غداة نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ويتضح ذلك فى التوسع فى مساحة الأرض الزراعية ، وإعادة توزيع الملكية الزراعية ، إلا أنها اهتمت ايضا بتنويع الهيكل الاقتصادى من خلال التصنيع ، ويتبدى ذلك فى تشجيعها الصناعة وخاصة التابعة للقطاع الخاص واشتراك الحكومة فى مشروعات صناعية جديدة ، وزيادة معدلات الاستثمار فى قطاعات الكهرباء ، وبعض الخدمات . وحرى بنا أن نوضح أن الاهتمام الأول أقصد الزراعة – جاء مبكـــرا ، بينما الاهتمـــــام الثانى جاء فى فترة

---

(١) ايغور بيلياييف وافغيني بريماكوف ، مصر فى عهد عبد الناصر ، ص ٩٧ – ٩٨ .

متأخرة ، واتخذ شكلا بطيئا لا يخلو من تردد . ولكن على أية حال إذا كانت الثورة قد اهتـــمت بالزراعة مبكرا ، فإن قانون الإصلاح الزراعى كان له هدف مزدوج ، الوجه الأول منـــه يهدف إلى النهوض بالزراعة ، أما الوجه الآخر فكان يهدف إلى تحويل الفائض الزراعى إلى الصناعة (١) .

إن الاهتمام بالزراعة كان مطلبا هاما لبلوغ الصناعة مداها ، لذا نجد أن الصناعة التى ازدهرت فى الهيكل الانتاجى المصرى كانت مرتبطـة بصورة متعاظمة بالقطاع الزراعى ومنتجاته ، ويتمثل ذلك فى صناعات الحلج والغزل والنسيج والصناعات الغذائية . إن تطوير الزراعة يعد مطلبا ملحا لإيجاد تنمية صناعية تعمل على توفير حاجات السكان ، والاستعاضة عن الواردات الأجنبية ، وإيجاد الاستقلال الوطنى ، ووقاية المجتمع من شرور التبعية .

وعلى الرغم من ثورية الإجراءات التى اتخذتها الثورة في مجال الزراعة ، فإن الإجراءات التى اتخذت فى التصنيع تخلو من راديكالية واضحة ، إذ كانت هذه الإجراءات غير كافية لجذب رؤوس الأموال إلى الصناعة المصرية ، لذا ظلت السوق المحلية للمنتجات الصناعية راكدة . وإذا كانت الزراعـــة هى القاعدة الأساسية للتطور الاقتصادى والمعول الحقيقى للصناعة ، فإن الصناعة تعد أكبر مساهمة وأعظم أثرا فى سجل مرحلة الثورة ، تلك التى هيأت كل محاولات التغير داخليا وخارجيا ، فهى كما أسهمت فى عمليات الاستقلال الوطنى ، تعد أيضا وعاءً أساسيا للتحول الاجتماعى والاقتصادى .

والحقيقة أن سبب تأخر اهتمام الثورة بعملية التصنيع يرجع إلى انشغال القيادة السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مهد سيطرتهم على الحكم بقضيتين الأولى تتمثل فى قضية التحرر الوطنى وتحقيق الاستقلال السياسى عن طريق تصفية الاحتلال البريطانى ، التى حسمت على خطوتين : الأولى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، والثانية العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . أما القضية الأخرى فكانت تدور حول تثبيت دعائم النظام الجديد وإنهاء سيطرة القوى السياسية التقليدية التى تسيدت الصعيدين السياسى والاجتماعى عشية الثورة ، وإنزال الملك عن عرشه ، وإعـــلان الجمهورية ، وحـل الأحزاب السياسية ما عدا جماعة الاخوان المسلمين (٢) .

---

(١) الآن منتجوى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣ – ٢٤٥ .

(٢) حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى :

– محمد الجوهري ومحمود عودة والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

– السيد زهرة ، مفهوم التنمية فى مصر ، ٥٢ – ١٩٧٠ ، ص ٣ .

– أحمد حمروش ، مجتمع عبد الناصر ، ص ١٥٧ – ١٦٠ .

ولا شك أن التنمية الصناعية لدى حكومة الثورة كانت إحدى الضرورات الهامة للقضاء على التخلف الاقتصادى الموروث من الرجعية القديمة والتبعية للرأسمالية الأجنبية ، لذا نجد أن الثورة حين شرعت فى تعزيز الاقتصاد الوطنى رأت بناء دعائم اقتصاد قومى متعدد النشاط وحديث الهيكل ، وسريع النمو ومتحرر من القيود الاستعمارية ، وفى خدمة كل أفراد المجتمع لا فئة بعينها [١] . ولا ريب أن الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت شعر لأول مرة بحريته بعد انقضاء تجربة محمد على . ويدل سير التحولات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع المصرى غداة الثورة أن التنمية فرضت من خلال معركة طبقية حادة على المستوى القومى ، وأيضا على المستوى الدولى . لقد فرضت المشكلة التنموية نفسها بإلحاح أمام حكومة الثورة التى قبضت على السلطة ، باعتبارها أحد المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحادة ، لذا نجدها ترى أن وضع الاستراتيجية التنموية هى الوسيلة الوحيدة لحلها [٢] .

وغنى عن البيان أن الحكومة الجديدة حينما جاءت لم يكن لديها سياسة اقتصادية واضحة ، أو نظرية كاملة للتعبئة الثورية سوى المبادئ الستة الشهيرة ، تلك التى كانت لا تخرج عن المبادئ العامة ، لذا نجدها بعد عام ١٩٥٦ توجهت إلى " مجموعة مصر " تستفسر منها عن الخبرة فى المشاريع الصناعية ، وطلبت منها النصح والمشاركة فى تنفيذ المشروعات وخلق قاعدة صناعية قومية . وبعد ثلاثة أعوام أى فى عام ١٩٥٩ أدارت نشاط مجموعة بنك مصر ، وأشرفت على جميع المشاريع الصناعية الخاصة التى اشتركت فى تنفيذ خطة التصنيع . ونجد أن جملة الاستثمارات المستغلة فى المشروعات فى ذلك الوقت بلغت ٢٣ مليون جنيه مصرى ، منها ١٨ مليون جنيه رصدتها " مجموعة مصر " وما أن رأت القيادة المصرية أن استقلال مجموعة مصر عن الدولة قد تجاوز حدوده ، حتى وضعت حواجز ساعدت فى تقليص حجمها خوفا من إملاء هذه المجموعة لشروطها على الحكومة فى كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية مستغلة اتصالاتها بالاحتكارات الأجنبية [٣] .

ومع أن البرجوازية الوطنية ساعدت القيادة الجديدة كثيرا فى إثراء الطابع الاقتصادى للحكومة ، إلا أن مخاوف القيادة التى كانت تبغى احتكار السلطة السياسية ولا ترضى عن ذلك بديلا ، قلب موازين القوى وانساها فعل البرجوازية المصرية ، وراحت تقيد هذه المجموعة وتشل فعاليتها . الأمر الذى جعل الرأسمالية الوطنية تعزف عن المشاركة فى عمليات التصنيع ،

---

(١) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ٤٠ .

(٢) لوتسكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى : ٥٢ - ١٩٧١ ، ص ١٤ - ١٥ .

(٣) ايغر بيلياييف وافغيني بريماكوف ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

وأصموا آذانهم ، وعصبوا اعينهم عن دعوة قيادة الثورة فى الدخول فى عمليات التنمية الصناعية ، لذا رأت القيادة السياسية أن البرجوازية تؤيد الثورة بالكلام فقط ، وتتصرف معها عمليا ضد أهداف الدولة المرتبطة بالتصنيع . وأزعم أن المخاوف التى دبت فى البرجوازية الوطنية عن الزج بأموالهـــم فى الصناعة جاء من حقيقة أن الجيش كان يرسم سياساته بنفسه ، وأنه من خلال احتكاره للسلطة كان يسعى للسيطرة على كافة المناشط ، بما فى ذلك نشاط البرجوازية ، أى أنه كان يسعى إلى وضع البرجوازية تحت وصياته وخدمته [١] .

كل ذلك دفع مجلس قيادة الثورة إلى إنشاء الكثير من المشروعات الصناعية مثل صناعة المعادن والكيماويات ومنتجات الصناعة الهندسية . ودخلت الحكومة رغما عن اتحاد الصناعات المصرى مباشرة فى تمويل هذه المشروعات وإدارتها ، كما فى الوقت نفسه قدمت يد العون للقطاع الخاص ، وقدمت الحد الأقصى للحماية والامتيازات الضريبية ، وإصلاح قوانين الشركات ، كما عملت على رفع مستوى الكفاية الصناعية وحل كافة المشكلات المتعلقة بتوسع الصناعة وتوزيع رأس المال والعمال وسياسة المبيعات والأجور بشكل عام . من ذلك يمكن القول أن الضباط الأحرار تدخلوا بصورة مباشرة فى الصناعة ، وآثروا تشجيع الاستثمار فى الصناعة لتحسين ورفع الكفاية الأنتاجية الصناعية [٢] .

وعلى الرغم من أن الثورة قد أولت القضية الزراعية الأهمية الأولى ، حين أدركت أن قضية الأرض والفلاح هى إحدى المسائل المركزية فى مصر على مر العصور ، إلا أن التصنيع بدأ ينحوا مسارا جديدا . ودلالة ذلك ما حدث فى الخطة الاقتصادية المتعجلة التى أعدتها الحكومة المصرية عام ١٩٥٧ التى فيها جاهـــدت لكى تزيد نصيب إسهام القطاع الصناعى فى الدخل القومى من ١٠٠ مليون جنيه إلى ١٨٤ مليون جنيه خلال خمس سنوات . وحقيقة الأمر أن عقد الخمسينات شهد نموا ملحوظا ، وإن كان معدل النمو قد تسارع فى أواخر ذلك العقد ، بل أن موقع الصناعة داخـــل بنيـــــة الاقتصاد المصرى ، قد ازدادت قوة بفضل خطة الخمس سنوات ٦٠ – ١٩٦٥ ، بعد أن كانت الصناعة عشـــية الثـــورة تساهم بنحو ١٥ ٪ فقط من الإنتاج القومى ، وتستوعب حوالى ١٠ ٪ من قـــوة العمل . كما بلـــغ مجموع الاستثمارات فيها ١٥٧٧ مليـــون جنيـــه مصر ، كان نصـــيب الصناعة والطاقة حوالى ٣٧ ٪ بينما كان نصيب الزراعة حوالى ٢٥ ٪ . وربما يفســـر لنا ذلك نمو بعض

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٢) مابرو ، الاقتصاد المصرى ، ١٩٥٢ – ١٩٧٢ ، ص ١٧٠ .

الصناعـــات خلال تـــلك الفتـــــرة مثل إطارات السيارات والورق والكرتون والأسمنت والملابس القطنية [١] .

وبيد أن الخطة الخمسية الأولى قد أدت إلى ارتفاع المكانة النسبية للصناعة المصرية داخل الاقتصاد القومى (٢٨ ٪ من مجموع الدخل القومى) ، إلا أن الهيكل الصناعى قد ظل يعتمد على المشروعات الصناعية الصغيرة . ففى بداية الخمسينات نجدحوالى ٨ ٪ من المؤسسات المصرية يعمل بها ما لا يزيد عن عشرة عمال ، وخلال الفترة ذاتها لوحظ أن المؤسسات الكبيرة تشكل نسبة محدودة للغاية ولكنها تضم القسط الأكبر من العمال ومن الإنتاج الصناعى [٢] .

وطبقا لإحصاءات الصناعة فى عام ١٩٥٢ ، فإن عدد المشروعات الصناعية القائمة فى ذلك الوقت بلغت حوالى ١٩٥٢٧ مشروعا ، وأن ما يزيد عن ثلث هذه المشروعات كان إنتاجه لا يزيد عن الألف جنيه ، وكان رأس المال أكثر من نصف المشروعات أقل من مائتى جنيه للمؤسسة الواحدة ، فى حين كانت ٧٥ ٪ منها لا يعمل بها أكثر من عشرة عمال ، اذ كان اغلب هذه المشروعات تدار من خلال أصحابها [٣] .

وهناك رؤى عديدة ترى أن خطوات الثورة فى التصنيع ما هى إلا استمرار لعمليات التصنيع عشية الثورة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك العمليات التى تعد القاعدة التحتية للهيكل الصناعى الجديد منذ الخمسينات . فإذا كانت خطوات التصنيع عشية الثورة هى الدفعة الثانية للصناعة فى مصر ، فإن ما حدث غداة الثورة هى الدفعة الصناعية الثالثة الجديدة . وقصارى القول فى ذلك ، أنه كما كانت الزراعة وليدة القرن التاسع عشر والعصر شبه الإقطاعى القديم ، فإن الصناعة الجديدة هى بنت القرن العشرين والثورة . والواقع أن الدفعة الصناعية الجديدة لم تبدأ منذ عام ١٩٥٢ ، ولكنها جاءت متأخرة فى نهاية عقد الخمسينات وأوائل الستينات . ففى الأعوام ١٩٥٣ – ١٩٥٧ من خلال المجلس الدائم للانتاج جاء مشروع كهربة أسوان ، وواكبه أيضا مشروع الحديد والصلب فى حلوان ومصانع عربات

---

(١) سعد الدين ابراهيـــم ، " التنمية فى مصر : الحلـم الذى لم يتحقق بعد " . فى : مصر فى ربع قرن ، ص ٥٢٣ .

(٢) السيد الحسينى ، التصنيع والتحول الاجتماعى .... ، مرجع سابق ، ص ٨٢ – ٨٣ .

(٣) حول المزيد من هذه الإحصاءات راجع :
إحصاء الإنتاج الصناعى لعام ١٩٥٢ ، الجدول رقم (٥) .
وأيضا : محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ٢٥٥ .

السكك الحديدية " سيماف " ، ومصنع الورق بالأسكندرية والسماد فى أسوان ، والكابلات الكهربائية وإطارات السيارات ، ناهيك عن عدد المحطات الكهربائية والحرارية ومصافى تكرير البترول . لذا يمكن القول أن السنوات من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٧كانت تخطيطا جزئيا ، ومحاولة وخطأ ، تلك التى كانت علامة لا تخطئ على مولد القطاع العام (١) .

وليس هناك من شك فى أن منهجية التصنيع فى مصر عقب الثورة قد سار وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، وهو النهج الماثل لتجارب كثير من بلدان العالم الثالث . ويمكن القول أنه بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٦١ أضحى أساس الدفاع عن الصناعة الوطنية يتمثل فى الحماية الجمركية ، ويتضح هذا الأساس فى تقلب وزيادة أسعار الرسوم الجمركية على الواردات ، واعفاءات المواد الأولية والخام المستخدمة فى التصنيع من الرسوم الجمركية منذ ١٩٥٢ . وفى عام ١٩٥٤ ألغيت الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات بهدف الإسراع فى بناء التصنيع الثقيل . وفى إطار ذلك أيضا رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية وعلى السلع التى تنتجها الصناعة الوطنية ، وكانت مثل هذا الإجراءات بمثابة الدفاع عن الإنتاج الوطنى من جانب ، وتحقيق زيادة فى ميزانية الدولة من جانب آخر (٢) .

وجدير بالذكر أن البناء الصناعى فى بداية الخمسينات اصطبغ بالصبغة الاستهلاكية ، وهذا ما يضمن تبعية هذا البناء للاقتصاد الرأسمالى العالمى . لقد ساد فى تلك الحقبة صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والحديد والصلب والمعادن والصناعات الكهربائية والأسمنت والورق والزجاج والطوب والأسمدة والكبريت والجلود . وإنه وفقا لأهمية المساهمة فى الإنتاج لهذه الصناعات ، فقد حققت الصناعات الغذائية مساهمة قدرها ١٢٢ مليون جنيه ، والصناعات الكيماوية ٢٠ مليون جنيه ، والصناعات الكهربائية ١٠مليون جنيه ، وصناعة مواد البناء والخزف الصينى ٩ مليون جينه ، والتعـــدين ٤ مليون جنيه ، أما قطاع البترول فقد حقق حوالى ٣٠ مليون جنيه (٣) .

كما تميزت أيضا البنية الصناعية فى بداية الخمسينات بشكل تنظيمى قام على الملكية الفردية لوسائل الانتاج فجمع شكلها بين التركز والتفتت . فالأول - التركز - كان من نصيب المشروعات الرأسمالية الكبيرة من حيث الحجم والملكية والثانى - أى التفتت - كان يخص

---

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١٠ ، العدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ٣ - ٥ .

المشروعات الصغيرة التى كانت تقوم على الشكل العائلى كوحدة اجتماعية انتاجية . وقد قدرت فى بداية الخمسينات حجم الوحدات الصناعية بنحو ٨٠ ٪ من حجم المنشآت الصناعية ، وان هذه المنشآت قد استخدمت حوالى ٣٦ ٪ من القوى العاملة الصناعية ، أى حوالى ٤ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ، وهذه الوحدات تنتج حوالى ١٣ ٪ من القيمة المضافة ، أى حوالى ٣ ٪ من إجمالى المضافة للاقتصاد القومى ، وكانت الاجور المدفوعة لهذه الصناعات لا تزيد عن ٤ر٢١ ٪ من إجمالى الأجور فى القطاع الصناعى . والجدير بالتوضيح أن هذه الصناعات شملت الأحذية والملابس وصناعة الأقمشة والمواد الغذائية وصناعة الغزل وصناعة المنتجات المعدنية والأثاث والتركيبات . وقد بلغ حجم المشتغلين فى النشاط الذى يجمع بين التركز والتفتت – الصناعات الكبيرة والصغيرة – حوالى ٥٣٠ ألف عامل ، وإذا أضفنا حوالى ١٦٦ ألف عامل يعملون فى قطاع الصناعة المملوكة للدولة لأضحى حجم الطبقة العاملة حوالى سبعمائة ألف عامل (١) .

وإذا كان عام ١٩٥٢ لم يعبر عن أى تغير فى بنية القطاع الصناعى ، إذ استمر منهج التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات الذى كان يديره القطاع الخاص ، فإنه فى الوقت نفسه يعتبر نقطة تحول هامة فى إشراف الدولة على عمليات التنمية والتى اشتد أزرها فى الستينات حين تولت الدولة إدارة كل عمليات التنمية .

لقد عرفت الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٥٢ – ١٩٥٥ حركة تصنيع بطيئة الخطى وذلك يرجع بالضرورة إلى الانكماش فى الطلب المحلى الذى جاء نتيجة انهاء الحرب الكورية ، مما أثر على الانتاج والاستثمار الصناعى ، وتردد القطاع الخاص فى الدخول فى عمليات التصنيع . ففى هذه الفترة ازداد الانتاج الصناعى بحوالى ٢٣ ٪ بمعدل سنوى قدره ٢ر٥ ٪ . أما فى الفترة التالية (١٩٥٥ – ١٩٥٩) فقد ازداد الانتاج الصناعى بحوالى ٢٩ ٪ ، أى بمعدل سنوى قدره ٦ر٤ ٪ سنويا . ولكن يجدر الإشارة إلى أنه ما أن حل عام ١٩٥٦ حتى اخذ قطاع التصنيع مسارا جديدا ، لذا يمكن القول أن العقد الممتد من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٦ يعد فترة الانطلاقة الجديدة بالنسبة للصناعة المصرية التى عرفت زيادة كبيرة فى معدلات الدخل الصناعى ومعدلات الاستثمار ، والتدخل الواضح من قبل الدولة فى الحياة الاقتصادية ودلالة ذلك أن جاء ٩٠ ٪ من الناتج الصناعى من خلال القطاع العام للدولة (٢) .

---

(١) عمرو محى الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل " ، فى : استراتيجية التنمية فى مصر ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .

وعلى الرغم من أن الصناعة فى مصر قد شهدت خطى بطيئة حتى عام ١٩٥٤ إلا أن عام ١٩٥٢ قد شهد تزايدا واضحا فى إنتاج المنسوجات وصادراتها ، ومن ثم أضحت إحدى سمات التصنيع فى هذه الفترة . لقد حاول المخططون فى هذه الفترة للاستفادة القصوى من المنتج الزراعى الرئيسى فى البلاد بهدف تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد أحادى متخصص فى تصدير السلع الأولية إلى اقتصاد صناعى متخصص فى تحويل تلك السلعة . إن نمو الانتاج الزراعى من المواد الغذائـــية هو أقل من الطلب ، بمعنى أن المجتمع المصرى الذى كان قبل الحرب مصـــدرا للمواد الغذائـــية ، أضحـــى عـلى نحـــو متزايـــد مستوردا لها بعد الحرب .

وفى ضوء ذلك يمكن الزعم بان قطاع الزراعة أصبح قيدا على توسع الصناعات الغذائية . ففى الفترة ذاتها انخفض نصيب الصناعات الاستهلاكية الأساسية مثل المنسوجات والغذاء والمشروبات والدخان من ٨ر٦٤ ٪ إلى ٦ر٥٥ ٪ . وفى مقابل هذا الانخفاض تطورت السلع الكيماوية والسلع الوسيطة مثل الورق والمعادن الأساسية وبعض السلع الرأسمالية التى لم تنجح مصر فى تطويرها . إن الاتجاه السلبى للصناعات الرأسمالية يتضح بجلاء ليس فى مصر فحسب، بل فى كثير من البلدان النامية ، وإن نمط التغير الذى طرأ على أنصبة صناعات السلع الغذائية فى عام ١٩٥٢ يمـــثل نســـبة صغيرة ، وإن القطـــن لا يزال يمثل السلعة الرئيسية التى يدور حولهـــا النشـــاط الاقتصادى حيث التصدير والدخول فى المجتمع الصناعى (١) .

وإذا أردنا الوقوف على مدى إسهام الصناعة فى العشر سنوات الأولى من الثورة ، يتضح أن عقد الخمسينات حقق انتاجا ونموا صناعيا ملحوظا ، وإن كان معدل النمو قد أخذ يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض . ويمكن رد ذلك إلى الظروف المحلية والعالمية التى واكبت هذه الفترة من التصنيع . فإذا كان عام ١٩٥٣ قد حقق زيادة سنوية قدرها ٥ر١ ٪ ، فان عام ١٩٥٤ قد حقق زيادة ملحوظة قدرها ٩ر٨ ٪ ، ثم فى عام ١٩٦٣ واصلت هذه الزيادة ارتفاعها حتى بلغت ٤و١١ ٪ . أما إسهام الصناعة فى الإنتاج القومى ، فيتضح أيضا أنه فى عام ١٩٥٣/٥٢بلغ حجم الصناعة فى الإنتاج القومى ١٤٠ مليون جنيه مصرى ، أما فى عام ١٩٥٤/٥٣ فقد ازداد حجم مشاركة الصناعة فى الإنتاج القومى عن العام السابق بحوالى ٣ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٥٨/٥٧ قفزت حجم المشاركة الى قدر كبير لتبلغ ١٩٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢ر٩ ٪ . أما فى عام ١٩٦٠/٥٩ فقد واصلت الزيادة فى حجم مشاركة قطاع

(١) مايرو ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ – ٢٢٤ .

الصناعة فى الانتاج القومى لتصل إلى ٢١٣ مليون جنيه ، بزيادة قدرها حوالى ٤ر٥ ٪ عن العام السابق الذى بلغت حجم مشاركته حوالى ٣ر١٤٤ مليون جنيه مصرى (١) .

ويتضح من طبيعة التنمية الصناعية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ أن حركة التصنيع فى مصر جاءت من اجل اشباع حاجات الاسواق الداخلية ، أى أن الهدف الأساسى للانتاج كان للإحلال محل الواردات . وصحة القول أن منهج الاستعاضة عن الواردات بمنتجات محلية كانت تمثل استراتيجية التصنيع إبان العشر سنوات الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢ . ويذهب البعض إلى أن منهج الاستعاضة عن الواردات يتماشى مع ظروف مجتمع يعمل جاهدا لتوطيد نفسه فى مجال التصنيع ، وفى الوقت نفسه يخشى من تبنى صناعة تعجز الأسواق الداخلية عن استيعابها بسبب المنافسة الخارجية . وثمة ملاحظة هامة على المشروعات الصناعية التى أقيمت فى هذه الفترة ، تتلخص فى أن هذه المشروعات اعتمدت على تكثيف رأس المال ، أى ارتفاع حجم رأسم المال بالنسبة للعامل الواحد ، وهذا من شأنه أن يقلل نسبيا من العمال بسبب استخدامها لأساليب تكنولوجية متقدمة ، ولذا نجد أن المشروعات الصناعية لم تسهم بالكثير فى امتصاص فائض قوة العمل الزراعية . إن نصيب العمالة لم يطرأ عليه أى تغير جذرى ، والدليل على ذلك أن نصيب العمالة فى عام ١٩٤٧ بلغ حوالى ٩ ٪ وفى عام ١٩٦٠ زاد بنسبة ١ ٪ ، ليصبح ١٠ ٪ فقط ، وهذا يعد مساهمة ضئيلة جدا (٢) .

وفى سنوات ٥٧ – ١٩٥٩ اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات لإخضاع المشروعات الصناعية الأجنبية والممصرة لرقابتها ، وقامت المؤسسة الاقتصادية بتوجيه نشاطها بعد التأميم . وكما هو الحال فى البلدان النامية ، توجهت سياسة تطوير رأسمالية الدولة فى مصر فى المراحل الأولى من احتياجات رأس المال الخاص . وجدير بالذكر أن سياسة التوجيه التى اتبعتها الحكومة المصرية لم تكن البرجوازية المصرية على وعى بها تماما ، بل على العكس من ذلك ، كان تدخل الدولة مرهونا بايجاد قفزات من التقدم للصناعة ، مع إيجاد توافق بين القطاعين العام والخاص ، وفى هذه الأونة انقسم التصنيع فى مصر إلى قسمين لا ثالث لهما ، قسم مربح واخر غير مربح ، وكان يدخل فى القسم الأول الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج ، أما صناعة المعادن وتوليد الطاقة والكيمياء ، التى تتطلب استثمارات طويلة الأجل فكانت تدخل فى القسم الثانى . فإذا كانت الرأسمالية المصرية قد ولجت مجال الربح السريع ، فان السلطة الجديدة (الحكومة) قد دخلت – مضطرة – مجالات الصناعة غير المربحة حتى تساعد فى إيجاد طفرات فى الأولى . لقد كانت هذه الخطوة محل تشجيع ورضا من الرأسمالية ، إن

---

(١) Kh. Ikram, op. cit., p. 237.

(٢) محمد الجوهرى ، والسيد الحسينى ومحمود عوده ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

إحجام الدولة عن الدخول فى مثل هذه الصناعات ، كان يعنى أن البرجوازية الكبيرة والمتوسطة سوف تعانى من نقص المواد الخام والمصنوعات المعدنية التى تكلفهم الكثير من العملات الأجنبية غير المتوفرة (١) .

وبإنشاء المجلس القومى للتخطيط فى عام ١٩٥٧ ، ومن قبله التمصير ، يكون المجتمع المصرى قد وضع أقدامه على أعتاب الصيغة اللارأسمالية . وجديد بالذكر أن التخطيط كاستراتيجية لم يأت إلا بعد رفع شعار التصنيع وتأميم قناة السويس (*) ، والحراسة ، والتمصير . إن الخطة العامة لمشروع السنوات الخمس للتصنيع أعوام ١٩٥٨/٥٧ – ١٩٦١/٦٠ لم تكن سوى برنامج ذو أهداف محدودة للغاية ، وموجهة نحو حل بعض المهام لفترات قصيرة ، بيد أنها عرفت مجموعة من التطورات الصناعية أبرزها التوسع فى المشروعات الفردية ، والزيادة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية إلى حوالى ٨٢ مليون جنيه ، وهذه تعد زيادة كبيرة أذا ما قورنت بمجموع رؤوس الأموال المسجلة للشركات فى نهاية عام ١٩٥٦ الذى بلغ ٩ر٦٨ مليون جنيه (٢) .

وللوقوف على حركة النشاط الصناعى بصورة مفصلة فى هذه الفترة ، فإن الجدول التالى يوضح لنا أن عدد العاملين فى المشروعات الصناعية التى تستخدم عشرة عمال فأكثر قد بلغ حوالى ٤٠٠ الف عامل فى عام ١٩٦١/٦٠ . وإذا قورن هذا العدد بما تحقق فى عام ١٩٥٧ ، نجد أن ثمة زيادة فى العمالة قدرها ١٢٢٦٩٦ عامل بنسبة قدرها ٤٤ ٪ . وقد كان هذا العدد من العاملين موزعا بين الصناعات فى عام ١٩٦١/٦٠ كما يلى : ٢ر٤٨ ٪ فى صناعة الغزل والنسيج ، ٥ر١٧ ٪ فى الصناعات الغذائية ، ٢ر٩ ٪ فى الصناعات المعدنية والميكانيكية ، ٣ر٨ ٪ فى الصناعات الكيماوية بما فيها أيضا الورق والمطاط والجلود . أما عن قيمة الناتج الصناعى فقد ارتفع من ٣٩١٤٥٢ ألف جنيه فى عام ١٩٥٧ إلى ٥٨٢٨١٧ ألف جنيه عام ١٩٦١/٦٠ ، وبذلك يكون قد حقق زيادة قدرها ٦٨ ٪ . لقد اتصفت الصناعات فى هذه الفترة بالسمة الاستهلاكية مع زيادة التركيز الصناعى من حيث المشروع والتوزيع الجغرافي ، وزيادة النصيب النسبى لعوائد الملكية ، وانتعاش رأس المال المحلى تحت راية الاشتراكية الدميقراطية التعاونية التى نهجتها الدولة فى هذه الفترة خاصة بعد أن تم تمصير رأس المال الأوربى (٣) .

---

(١) افغينى بريماكوف وايغور بيلياييف ، المرجع السابق ، ص ٩٨ – ٩٩ .

(*) تعتبر الناصرية بتأميمها قناة السويس أول من أقدم على تأميم شركة متعددة الجنسيات فى العالم الثالث .

(٢) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ -- ٨١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٢ – ٨٤ .

جدول رقم (٣) يوضح اتجاه حركة النشاط الصناعى فى مصر

من ١٩٥٧ حتى ١٩٦١/٦٠

الصناعات	العمال		قيمة الانتاج * الف جنيه		المرتبات والأجور		متوسط الأجر السنوى	
	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠
الصناعات الاستخراجية								
التعدين	٤٨١٩	٩٨٩٧	٢٦٩٩	٥٥٥٦	٨١٤	١٣٨٥	١٦٩	١٤٠
البترول الخام	٢٠٦١	٣٢٤٣	١٠٣٢٧	١٢٤٧٤	١١٨٥	١٧٣٥	٥٧٥	٥٣٤
المجموع	٦٨٨٠	١٣١١٠	١٣٠٢٦	١٨٠٣٠	١٩٩٩	٣١٢٠	٢٩٠	٢٣٨
الصناعات التحويلية								
الغذائية	٦٠٨٨٥	٦٩٨٣٣	١٥٧٩٨٤	٢١٠٠٣٢	٧٤٥١	٨٥٤٣	١٢٢	١٢٢
الغزل والنسيج	١١٣٢٤١	١٩٣٠٢٦	١١٠٠٥٤	١٧٥٠٣٠	١٦٥٣٠	٢٢١٥١	١٤٦	١١٥
حلج وكبس القطن	٨٩٠٠		١٤٨٧٩		٩٠٨		١٠٢	
الأحذية والملابس	٤١٣٩	٨٢٣٠	٣١٥٤	٦١٢٢	٦٠٩	١١٧٣	١٤٧	١٤٣
الصناعات المعدنية	٢٠٠٧٩	٦٦٠٦	١٧١٤٩	٤٩٩٩١	٢٩٨٠	٦٠٠٦	١٤٨	١٦٤
الصناعات الخشبية	٨٧٤٠	٨٩٧١	٥٢١٤	٦١٧٧	٩٢٠	١٥٥٤	١٠٥	١١٧
مواد البناء	١٤٧٤٩	١٧٧١٦	١٢٣٤١	١٦٧٤٦	٢١٠٢	٢٥١٥	١٤٢	١٤٢
الكيماوية	١٩٠٨٢	٣٣٣٧٣	٣٠٨٦٣	٦٤٧٨٩	٢٥٥٣	٤٨٠٤	١٣٣	١٤٤
مستخرجات البترول	٦٦١٣	٣٨٦٣	١٣٦٥٠	٩٥٥٠	١٤٣٢	١٦٤٥	٢٣٤	٤٢٦
صناعات أخرى	١٢٣٠٥	١٢٣٤٧	٦٥١٣	١٠٧٣٣	١٨٨٣	١٩٠٢	١٥٣	١٨٤
المجموع	٢٦٨٢٣٣	٣٨٣٩٦٥	٣٧٤٩٠١	٥٤٩١٦٠	٣٧٣٥٠	٤٩٧٩٣	١٣٩	١٣٠
الكهرباء والغاز	٢١٨٩	٢٩٢٣	٣٥٢٥	٥٦٢٧	٤٨٨	٣٦٢	٢٢٣	١٢٦
المجموع الكلى	٢٧٧٣٠٢	٣٩٩٩٩٨	٣٩١٤٥٢	٥٧٢٨١٧	٣٩٨٣٧	٥٣٥٤٥	١٤٤	١٣٤

* المصدر : البنك المركزى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد ٤٠٣ ، ١٩٦٤ ص ٢٢٧ .

وبالنظر إلى تطور معدلات الاستثمار فى قطاع الصناعة ، يتضح أن مجموع الاستثمارات فى قطاع الصناعة بلغت فى الخطة الخمسية الصناعية الأولى حوالى ١١٤ مليون جنيه ، كان نصيب الحكومة فيها ٢٤ مليون جنيه . والواقع أن مشاركة الدولة فى التصنيع بدأ فى حدود ضعيفة جدا بعد الثورة ، وكانت أولى هذه الاستثمارات من خلال المجلس الدائم للانتاج . وفى التصنيع الرأسمالى مثل : الحديد والصلب فى عام ١٩٥٤ ، وشركة راكتا للورق بالأسكندرية ، وفى مصنع كيما بأسوان ، ومصنع نسر لإنتاج إطارات السيارات . إن التحولات الهيكلية التى حدثت منذ عام ١٩٥٢ كانت تعنى دخول كثير من الصناعات الثقيلة تحت إمرة الدولة ، وطبقا لتقديرات وزارة الصناعة فإن الاستثمارات الفعلية كانت فى ثلاثة وتسعين مشروعا صناعيا استكملت قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ، تكلفت حوالى ٧٤٫٩ مليون جنيه ، وهناك ٤٩٫٦ مليون جنيه استثمر فى عدد غير محدود من المشروعات التى لم تنتج حتى عام ١٩٦٠ . والحقيقة الواضحة أن هدف الاستثمار قد تجاوزه بحوالى ١٠ مليون جنيه ، وذلك برغم الإنهاء المبكر لخطة الخمس السنوات الصناعية بعد ثلاث سنوات من بدء العمل فيها (١) .

ويتضح من تقرير وزارة الصناعة عام ١٩٥٧ أن حجم الاستثمارات فى خطة التصنيع الأولى (٥٧ - ١٩٦٠) بلغت حوالى ١١٤ مليون جنيه مصرى وكانت تتوزع كما يلى : الأغذية ٧٫٩ مليون جنيه ، والكيماويات والورق والخشب والمنتجات غير المعدنية ٤٢٫٢ مليون جنيه ، والمنسوجات ٢٢٫٧ مليون جنيه والصناعات الهندسية ٤١٫٢ مليون جنيه . وبالنظر إلى هذه الاستثمارات نستدل على أنها اتجهت بصورة مكثفة إلى صناعات السلع الوسيطة وسلع التجهيز . وجدير بالذكر أن الحكومة لم تساهم إلا بنحو ٢١ ٪ من حجم الاستثمارات . ويتضح من التقرير أيضا أن الإنجازات تتباين عن ما تحقق من أهداف ، وأن الاستثمارات التى تحققت بالفعل بلغت حوالى ٩٠ مليون جنيه ، وأن إنجازات مشاريع النسيج فاقت كل ما هو متوقع ، بينما جاء على العكس من ذلك إنجازات الصناعات المعدنية والآلية (٢) .

وبنظرة مدققة لسياسات التصنيع فى هذه الفترة يمكن القول أن هذه السياسة جاءت لخدمة احتياجات الطبقة الوسطى الحضرية ، أى أنها كانت " مدفوعة الطلب " وموجهة لإشباع حاجات الطلب الاستهلاكى ، ويتضح ذلك من التركيز على الإنتاج الصناعى السلعى . ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن قسطا هاما من الصناعات فى هذه الفترة اتجهت نحو الحاجات

---

(١) مابرو ورضوان ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٢) وزارة الصناعة ، الصناعة بعد الثورة وخطة السنوات الخمس ، ١٩٥٧ .

وأيضا : فرانسوا ريفييه ، الصناعة والسياسات الصناعية فى مصر ، ص ٩٠ - ٩٢ .

الأساسية لإشباع حاجات الطبقة الوسطى فى المدن خاصة من السلع المعمرة التى كانت السياسات السعرية تدعمها . إن الدفعة التى تلقتها الصناعة فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات تعتبر امتدادا لجهود البناء الصناعى فى إطار التغير المستمر فى هيكل الاقتصاد الدولى ، واستكمالا للبناء الصناعى الذى يفرض وجوده بدءا من عشرينات القرن الحالى فى منهج الإستعاضة عن الواردات .

ثانيا ، التصنيع فى مصر من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ (مرحلة رموز الاشتراكية والانتكاسة) .

ثمة نجاحات باهرة حققها التصنيع فى مصر خاصة فى العقد الثانى من الفترة الناصرية الممتدة بين عامى ١٩٦١ - ١٩٧٠ ، ويرجع السبب فى هذا النجاح إلى الإجراءات الثورية على الصعيدين السياسى والاجتماعى التى انتهجها النظام الناصرى . وبرغم الإنجازات التنموية التى حققها المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، إلا أنها لم تخل من عقبات موضوعية وذاتية ترجع إلى العوامل الداخلية والخارجية ، تلك التى تتمثل فى التخلف العام الذى بدت عليه صورة المجتمع المصرى أو سياسات النظام العالمى . لقد أوضحت التجربة المصرية بجلاء أن المنطق الداخلى الضارى المعادى للاستعمار أدى إلى الإجراءات المعادية للرأسمالية ، ولا يأتى ذلك إلا من خلال اتباع سلطات الثورة سياسة ضد الاستعمار ومواصلة نضالها ضد تسلط الامبريالية ، ويفسر ذلك أن ما اتخذ من مضادات للرأسمالية بعدت كل البعد عن توجهات البرجوازية المحلية ، بل زد على ذلك أن القيادة المحلية أنهكت قدرة البرجوازية المحلية كطبقة ، ويتمثل ذلك فى ضرب مصالح رأس المال الأجنبى فى البلاد ، والذى أثر بالتالى فى الرأسمالية المحلية . بمعنى آخر أنه فى عملها النشيط ضد الامبريالية أثرت بالتالى فى الرأسمالية المحلية ، ويتضح ذلك بشكل جلى فى إجراءات قيام القطاع العام وتوسع دور الدولة القائد فى عمليات التصنيع [١] .

وعلى ذلك يمكن القول أن عام ١٩٦١ يمثل نقطة انطلاق مرحلة جديدة لضرب مواقع وحصون الامبريالية ودك معاقل حليفتها (البرجوازية المحلية) فى الداخل . فكما ان عام ١٩٦١ يمثل علامة مضيئة فى المنحى السياسى ، هو أيضا يعد نقطة بارزة فى المناشط التنموية بشكل عام ، والتصنيع بشكل خاص ، حيث اعتمدت الدولـــة فيها على التدخل المباشر والسيطرة على المناشـــط الصـــناعية عن طريق التأميم . وقد اتضح ذلك بصورة جلية بصدور

---

(١) افغينى بريماكوف وايغور بيليابيف ، المرجع السابق ، ص ١٨١ - ١٨٢ و ص ١٨٩ .

" الميثاق الوطنى " فى عام ١٩٦٢ ، الذى حدد بشكل واضح إطار الملكية والإدارة . فالهياكل الأساسية للصناعة تكون ملكيتها للقطاع العام ، كما يمارس القطاع العام النشاط فى جميع الصناعات الأساسية . وبهدف إيجاد دور للدولة فى مجال الإدارة والإشراف والرقابة على الوحدات الإنتاجية الصناعية المملوكة للدولة ، عملت الدولة على إيجاد المؤسسات النوعية التى ضمت كل منها مجموعة من الشركات المتجانسة فى الإنتاج ، بهدف خلق نوع من التخطيط بين فروع التصنيع ، ومتابعة الخطط الإنتاجية فى الوحدات الإنتاجية الصناعية ، فضلا عن التنسيق بين التصنيع ككل وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد القومى [١] .

إن تدخل الدولة المباشر فى التصنيع برز بشكل واضح مع تأميم مصالح رعايا الدول الأجنبية فى عام ١٩٥٧ ، واستكمل هذا الدور بصدور قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ . وقد تميزت إدارة الدولة للقطاع الصناعى فى هذه الفترة ببدء تنفيذ خطة التنمو الصناعى . إن دور الدولة قد أخذ فى التعاظم فى الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ ، من خلال تخصيص قدر كبير من الموارد لتنفيذ المشروعات الصناعية واستمر هذا الدور من خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ ، ولكن بدرجة أضعف بكثير من الفترة السابقة لها .

وبعد صدور القانون رقم (١١٩) فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ تكون عملية التأميم قد أخذت فى تصحيح مسار قائم ، وشهدت مصر مرحلة جديدة ، إذ تم فيها تأميم أكثر من ٧٥ شركة ، وتم تحويل ٥٠ ٪ من رأس مال ٨٣ شركة كبيرة إلى ملكية الدولة . وفى يوليو ١٩٦١ أصدرت الحكومة القانون رقم (٧١) ليكمل القانون الصادر فى يوليو ١٩٦١ ، وبمقتضاه تكون الدولة قد استولت على ٥١ ٪ من نشاط الشركات القائمة . وفى عام ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة من نمو القطاع العام ،إذ تم تأميم مئات الشركات التى تعمل فى ميدان صناعة النسيج والأسمنت والزجاج والصناعات الغذائية وغيرها . وفى هذا الإطار ينبغى أن نفرق بين ما تم فى يوليو ١٩٦١ وبين ما تم فى عام ١٩٦٣ من تأميم ، فالأول كان ضد البرجوازية الصغيرة ، أما الآخر فكان ضد البرجوازية المتوسطة . وعلى كل فإن ما تم من تأميمات بمثابة تجنيد كل الوسائل لإنجاز أول خطة خمسية للتنمية ، ومنع البرجوازية المحلية من أن تعبث بالخطط التنموية وخاصة الصناعية خاصة بعد أن خاب أمل الحكومة فيها [٢] .

---

(١) رأفت شفيق ، " التنمية الصناعية ودور الدولة منها " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص ٧ .

(٢) لوتسكفيتش ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وإذ كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تعد بمثابة عملية ولادة للقطاع العام والتحول من السيطرة الفردية للرأسمالية المحلية والأجنبية إلى سيطرة رأسمالية الدولة ، فإن قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وعملية قيام المؤسسة الاقتصادية هو مخاض عملية السيطرة على الهياكل الاقتصادية من قبل الدولة [١] . إن التغيرات التنظيمية التى مثلتها بداية التأميمات لم تكن وليدة أيديولوجية مذهبية منذ البداية ، وإنما كانت عاملا أساسيا فى خلق ما يسمى بحقبة رموز الاشتراكية ، والتى فيها ركز عبد الناصر على قضية الاشتراكية بحسبانها طريقا لإقامة مجتمع قائم على التخطيط والتصنيع ، وبذا يكون عبد الناصر قد وضع يديه على المفتاح الذهبى لعمليات التنمية الاقتصادية ، والذى به يحول مصر من مزرعة للقطن وريفا للمدينة العالمية ، إلى منتجة للصناعة الثقيلة ، إذ لم تعد الصناعة الاستهلاكية هى كل همه ، بل أضحت الصناعات الإنتاجية الكبيرة هى مقدمة متطلباته الأساسية [٢] .

ولما كان التنظيم الصناعى الذى شيدته الناصرية يهدف إلى إقامة التصنيع فى مصر على أساس منظومة اجتماعية اشتراكية ، من أجل القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ، نجد أن نمو التصنيع فى هـذه الحقبة (٦١ - ١٩٧٠) قد تأثر بشكل واضح بالسياسات القائمة ، والذى بها تحول نظام حرية المشروعات إلى نظام مركزى الإشراف وهذا بلا شك يشبه إلى حد كبير ما أقامه محمد على (باشا) من إجراءات منذ أكثر من مائة عام ، وبذلك تكون الفرصة قد هيأت لإفساح المجال من النشاط الخاصة وزج بها خارج ميدان التصنيع .

وبالنظر إلى حجم القطاع الخاص بعد الإجراءات الثورية عام ١٩٦١ يتضح أن ثمة تقلصا واضحا يشهده . ولكن ما لبث أن عاود نشاطه مرة أخرى وخاصة بعد عام ١٩٦٨ . وطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نجد أنه حتى يوليو عام ١٩٦٨ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالى ١٤٤٥٥٦ مؤسسة صناعية ، أنتجت ما قيمته ١٠٥ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٦٧ ، وكانت تنحصر انتاجها فى الأحذية والملابس والموبيليات والهدايا التذكارية . وتعد هذه المؤسسات الصغيرة الحجم إذ يعمل بها حوالى ٩ عمال . ولكن علاوة على ذلك كان هناك مؤسسات صناعية كبيرة أيضا ، ولكنها لم تشغل حيزا كبيرا ، ولم يكن لها تأثير واضح فى الاقتصاد القومى ، إذ كان للقطاع العام الغلبة والسيطرة . وبالقاء نظرة مقارنة على القطاعين العام والخاص فى مصر يتضح أنه فى عام ١٩٦٦بلغ القطاع العام حوالى ٨٨ ٪ فى

---

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢) غالى شكرى ، مدخل تمهيدى للفكر الناصرى " ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ٧٨ .

الصناعات الاستخراجية بينما حقق القطاع الخاص حوالى ١٢ ٪ . وجدير بالتبيان أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، إذ بعد ضرب الدولة والانتكاسة فى عام ١٩٦٧ ، أخذ القطاع الخاص فى التمدد والاتساع وأخذ المبادرة مرة أخرى (١) .

ومن أجل إعطاء فكرة عن تطور هيكل الوحدات الصناعية حسب الحجم من عام ١٩٦٧ ، يتضح من الجدول رقم (٤) ، أنه فى الوقت الذى تزايد الوزن النسبى للوحدات الكبرى التى تستخدم اكثر من ٥٠٠ شخص ، فقد ثبت الوزن النسبى للمنشآت الصغيرة التى تستخدم بين عشرة وخمسين شخصا . إن ذلك يوحى لنا أن هذه الفترة شهدت ازدياد درجة تحيز عملية النمو الصناعى إلى المنشآت والوحدات الكبيرة نتيجة دور رأس المال العام فى إقامة الصناعات الجديدة التى شهدتها هذه الفترة . فى الوقت الذى بلغت فيه الصناعات الصغيرة (من ١٠ إلى ٤٩ شخص) حوالى ٢٧٣٣ منشـــأة فى عام ١٩٥٢ ، نجدها فى عام ١٩٦١ حوالى ٢١٧٣ منشأة ، وفى عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت حوالى الضعف مما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ . وبالنسبة للمنشآت المتوسطة الحجم التى تضم من ٥٠ إلى ٩٩ عامل نجدها بلغت فى عام ١٩٦١ حوالي ٨٣٦ منشأة ، وفى عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت انخفاضا قدره حوالى الضعف ، فى الوقت الذى تزايد فيه حجم المنشآت الكبيرة الحجم (٥٠٠ عامل فاكثر ، إلى الضعف من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧/٦٦) . فعلى الرغم من تناقص حجم المؤسسات متوسطة الحجم ، إلا أن هذا التناقص كان على حساب تزايد المؤسسات كبيرة الحجم (٢) .

وبالنظر إلى قيمة الناتج الصناعى ، فمن الجدول رقم (٥) يتضح أن الإنتاج الصناعى طرأ عليه تغير ملحوظ بالزيادة فيما بين عامى ٦٠ – ١٩٦٥ ، وتقدر هذه الزيادة بحوالى ٥٠ ٪ وبنحو ٢٩ ٪ فى نصف العقد التالى . وكان متوسط معدل الزيـــادة السنوية فى نصـف العقد الأول أى من ٦٠ – ١٩٦٥ تقدر بحوالى ١٠ ٪ ، ويستثنى من ذلك عام ١٩٦٢/٦١ ، إذ كان المعدل ٤ ٪ . ويمكن رد ذلك إلى سوء المحصول الزراعى والصعوبات التى جاءت انعكاسا لقرارت تأميم المشروعات الصناعية . أما متوسط معدل الزيادة السنوية للفترة الثانية أى من ٦٥ – ١٩٧٠ نجدها بلغت ٧ر٨ ٪ ، ويستثنى من ذلك أيضا عام ١٩٦٧/٦٦ وعام ١٩٦٨/٦٧ إذ قل فيهما المعدل عن المتوسط (٤ ٪ ، ٦ ٪ على التوالى) . ويمكن إرجاع ذلك النقص إلى سوء المحصول الزراعى وظهور آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . واذا كان الإنتـــاج الصناعى فـى الخطة

---

(١) افغيني بريماكوف وايغور بيليايف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ . وأيضا :
محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .
(٢) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع النسبى للمنشآت الصناعية والتعدينية حسب الحجم من ١٩٦١ – ١٩٦٧ (*)

الفئـــــة	١٩٦١		١٩٦٧/١٩٦٦	
	عدد المنشآت	التوزيع النسبى٪	عدد المنشآت	التوزيع النسبى٪
منشآت صغيرة الحجم				
١٠ – ٤٩	٣١٧٣	٧٨ر٤	٤١٩٩	٧٩ر٨
منشآت متوسطة الحجم				
٥٠ – ٩٩	٨٣٦	٩ر٣	٤٥٨	٨ر٧
١٠٠ – ٤٩٩	٣٨٨	٩ر٦	٤٠٩	٧ر٨
منشآت كبيرة الحجم				
٥٠٠ فاكثر	١١٩	٢ر٧	١٩٣	٣ر٧
الجملـــة	٤٠٤٧	١٠٠	٥٢٥٩	١٠٠

(*) المصدر : بيانات التعداد الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ .

الخمسية الأولى قد بلغ زيادة قدرها ٣٩ر٩ ٪ ، فإن الإنتاج الصناعى فى الفترة الخمسية الثانيـــة أصابه النقص إذ بلغ حوالى ٣٢ ٪ من قيمة الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٦٥ (١) .

ويتضح من الجدول أيضا أن الصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية والكيماوية تحتل مساحة واسعة من هيكل الصناعة المصرية . وفى الفترة نفسها كان الترتيب التقليدى للتصنيع سائدا ، إلا أن الصناعات الغذائية والنسيجية تبادلتا المواقع فيما بينها أكثر من مرة ، بينما مكنت الصناعات الهندسية والكيماوية على حالها . لقد شكلت الصناعات النسيجية حوالى $\frac{٢}{٥}$ قيمة الانتاج الصناعى ، بينما شكلت الصناعات الغذائية حوالى $\frac{١}{٤}$ قيمة الانتاج الصناعى فقط ، فى مقابل الصناعات الميكانيكية كانت تعادل العشر ، والصناعات الكيماوية بلغت $\frac{١}{٦}$ ، أما الصناعات الغذائية فقد شكلت وحدها مجموع الصناعات الكيماوية والهندسية والنســيجية . والمتتبع لتاريخ التصنيع فى مصر يستطيع أن يقف على قصة العلاقة الصراعية بين الصناعات

(١) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى ... ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

الغذائية والصناعات النسيجية ، قصة الصراع بين منافسين عتيدين ، تلك العلاقة التى تشبه إلى حد كبير المنشار ، فلئن كانت الصناعات الغذائية متفوقة فى عام ١٩٥٢ ، فإنها تراجعت إلى الخلف فى عام ١٩٥٦ ، ثم ما لبث أن استردت تفوقها فى عام ١٩٧٣ (١) .

وبنظرة إجمالية على تطور هيكل القطاع الصناعى فى الفترة الناصرية ، يتضح ما أشرنا اليه قبل قليل من حيث النمط العام لمنهج الاستعاضة عن الواردات وأولوياته . ففى عام ١٩٥٠ كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ٧٣ ٪ من جملة القيمة المضافة الصناعية ، أى أنه بعد عقدين من إقرار الرسوم الجمركية انخفضت الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية .

جدول رقم (٥) يوضح قيمة الإنتاج الصناعى من ٦٠ - ١٩٧٠ (*)

(مليون جنيه)

الصناعة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الصناعات التحويلية							
الغزل والنسيج	٢٣١	٣٦٢	٣٧٤	٣٨٩	٤٢٣	٤٥٠	٤٧٠ر٣
المواد الغذائية	١٧٧	٢٨٤	٣٠٨	٣٤٣	٣٦٨	٤٢٥	٤٨١ر٨
الكيماويات والجلود	٤٩	١٣٤	١٧١	١٧٦	٢٠٣	١٦٤	١٨٠ر٨
الميكانيكية والالكترونية	٨١	١٧٥	١٥١	١٣٠	١٥٢	٢٣٣	١٩٨ر٧
مواد البناء والخزف الصينى	٢٠	٣١	٣٥	٣٥	٣٧	٤٥	٩٣ر٩
المجموع	٥٥٨	٩٨٦	١٠٣٩	١٠٧٧	١١٨٣	١٣١٧	١٤٢٥ر٥
التعدين	٨	١١	١٢	١٢	١٤	١١	-
البترول	٦٦	١٢٢	١٠٣	١٠٠	١١٩	١١٠	١٣٣ر٢
الطاقة الكهربائية	٢٩	٥٥	٥٩	٦٠	٦٦	٧٣	٧٥ر٩
المجموع الكلى	٦٦١	١١٧٤	١٢١٣	١٢٤٥	١٣٨٧	١٥١١	١٣٤ر٦

(*) المصدر : ركب هذا الجدول من :
البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد ٤٠٣ ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٣ ، المجلد الحادى عشر ، العدد ٤ ، ١٩٧١ ، ص ١٢٣ .

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، ص ٥٨١ .

ففى عام ١٩٥٠ كانت صناعة الغزل والمنسوجات والصناعات الغذائية تمثل ٥٦ ٪ من جملة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى ، وبقى التحيز للصناعات الاستهلاكية واضحا ، إذ بلغ فى عام ١٩٧٠ حوالى ٦٣ ٪ من جملة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى . وبمقارنة ذلك بالصناعات الرأسمالية فانها لم تزد عن ٦ ٪ من القيمة المضافة الصناعية ، فى حين كانت حوالى ٢ر٢ ٪ فى عام ١٩٥٠ .

وبالنظر إلى الصناعـــات الوسيطة نجد أنه طرأ زيادة ملحوظة على الأهمية النسبية من ٢٣ ٪ من القيمة المضافة الصناعية إلى ٣٠ ٪ . وجدير بالتبيان أن هذا التوسع كان بالأساس فى مجال البترول والصناعات الكيماوية وخاصة الأسمدة .

وبالنسبة للعمالة فى مجال التصنيع نجد أنه فى عام ٥٩/١٩٦٠ بلغ حجم العمال حوالى ٦١٣ر٧ ألف شخص يمثلون ٢ر١٠ ٪ من العمالة الكلية فى الاقتصاد القومى . وفى أثناء الخطة الخمسية الأولى زاد حجم العمال زيادة ملحوظة إذ بلغ عددهم ٨٤٤ ألف عاملا فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، وبلغت نسبتهم حوالى ٤ر١١ ٪ من الحجم الكلى للعمالة . وبذا تكون القوة العاملة الصناعية شهدت زيادة قدرها ٣٧ ٪ من النصف الأول من الستينات . وتوالى العمالة زيادتها فى النصف الثانى من عقد الستينات ، وإنما بمعدل يقل كثيرا ، إذ بلغ عدد العاملين حوالى ٩٣٨ر٩ ألف يمثلون ٩ر١١ ٪ من إجمالى العمالة ، وتكون العمالة الصناعية قد سجلت نسبة تزيد قليلا من ١١ ٪ طوال نصف العقد الأخير من الستينات بمعدل يزيد قليلا عن ٢ ٪ ، أى أن ذلك يشير إلى أن التوسع الصناعى لا يستطيع استيعاب جزء كبير من توسع القوة العاملة من النشاطات غير الصناعية إلى أخرى صناعية (١) .

وبالنظر إلى توزيع العمالة فى الصناعات التحويلية فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧١/٧٠ ، يتضح من الجدول رقم (٦) أن الصناعات الاستهلاكية استوعبت أكثر من ثلثى العمالة ، فإذا كانت قد استحوذت على حوالى ٨ر٧٠ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧١/٧٠ انخفضت عما حققته فى الأعوام السابقة لتصل إلى حوالى ٩ر٦٠ ٪ . وإذا كانت الصناعات الاستهلاكية قد أصابها التدهور من حيث استيعابها للعمال ، فإن الصناعات الوسيطة والرأسمالية أصابها الانتعاش ، والدليل على ذلك ما حدث فى ارتفاع نسبها ، إذ نجد أن السلع الوسيطة ارتفعت نسب العمال فيها من ٤ر١٨ ٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٢ر٢٧ ٪ فى عام ١٩٧٠ ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية التى ارتفعت نسب العمالة فيها من ٩ر٣ ٪ إلى ٧ر٧ ٪ . ولكن ما

---

(١) مصطفى السعيد ، " التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان " ، فى : المؤتمر الســنوى الثانى للاقتصــاديين المصــريين ٥٢ – ١٩٧٢ ، ص ٢٢٧ . و أيضا : عمرو محى الدين " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر ... ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

أصاب المجموعة الأولى (الاستهلاكية) أصاب المجموعة الرابعة ، إذ تراجعت فى استيعابها للعمالة من ٩ر٦ ٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٢ر٤ ٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ (١) .

إن الزيادة فى القوة العاملة فى هذه الفترة يمكن ردها إلى ما طرأ على البنية الصناعية من توسع ، وما أضيف إلى المؤسسات الصناعية من فنون إنتاجية حديثة ، وإلى إجراءات التأميمات ، وازدياد حجم الإدارة ، وإنقاص عدد ساعات العمل والتزام الدولة بالتعيين .

جدول رقم (٦) يوضح توزيع العمالة فى الصناعات التحويلية من ١٩٥٢ حتى ١٩٧١/٧٠ (*) (مؤسسات تضم أكثر من عشرة عمال)

(النسب المئوية)

الصناعـــات	١٩٥٢	١٩٦٠	٦٧/٦٦	٧١/٧٠
١ – مجموعة الصناعات الاستهلاكية : أغذية ومشروبات وتبغ وغزل ونسيج الملابس	٧٠ر٨	٧١ر٣	٦٠ر٧	٦٠ر٩
٢ – مجموعة السلع الوسـيطة : أخشاب وبترول ومنتجات غير معدنية ومعادن أساسية ومنتجات معدنية .	١٨ر٤	١٨ر٧	٢٧ر٢	٢٧ر٢
٣ – مجموعة السلع الرأسمالية : الآلات الكهربية وغير الكهربية ومعدات النقل .	٣ر٩	٣ر٤	٦ر٧	٧ر٧
٤ – مجموعة الصناعات الأخرى : أثاث وطباعة وجلود منتجات جلدية وصناعات أخرى .	٦ر٩	٦ر٦	٥ر٤	٤ر٢
الجملـــة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(1) Source: S. Radwan, op. cit., p. 214.

---

(١) راجع فى ذلك :
– فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وباعتبار أن الاستثمارات التي تتوجه إلى ميدان الصناعة تبين الاتجاه العام للرغبة في التصنيع ، فإن القاء نظرة فاحصة على الاستثمارات الصناعية نجدها حققت في الخطة الصناعية الأولى حوالى ٤٦٨ مليون جنيه (بالأسعار الجارية) وكانت موزعة كالآتى : في عام ١٩٦١/٦٠ بلغت ٩٨ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٢/٦١ بلغت ٦٢ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٣/٦٢ بلغت حوالى ١٠٦ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٤/٦٣ حققت ١٠٠ مليون جنيه ، أما في عام ١٩٦٥/٦٤ فكانت ١٩٢ مليون ، وبالنظر إلى نسبة الاستثمار الصناعي إلى مجموع الاستثمارات القومية في سنوات الخطة نجدها حققت ٢٦ر٣ ٪ في المتوسط . وفي النصف الثاني من عقد الستينات كانت الاستثمارات الصناعية على النحو التالي : في عام ٦٦/٦٥ بلغت ١٠٠ر٦ مليون جنيه ، وفي عام ٦٧/٦٦ بلغت ٩٨ر٤ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٨/٦٧ بلغت حوالى ٨٥ر٨ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٩/٦٨ بلغت ١٠١ر١ مليون جنيه ، أما في عام ١٩٧٠/٦٩ فكانت ١٢٣ر١ مليون جنيه ، وبـذا يكون مجموعـها ٥٠٩ مليون جنيه، أي حوالى ٢٩ ٪ من مجموع الاستثمارات القومية (١) .

وبالنظر بدقة إلى تطور الاستثمارات من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ يستطيع أن يستدل على أن ثمة تغير ملحوظ في معدلات الاستثمار ، فإذا كانت معدلات الاستثمار قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٤/٦٠) فإن هذه المعدلات شهدت انكسارا واضحا في السنوات التالية بدءا من عام ١٩٦٧ . ومن الأهمية بمكان أن نعى أن ما طرأ على معدلات الاستثمار من انخفـــاض ملحوظ غداة الاندحار العسكرى في يونيو ١٩٦٧ لا يمكن أن يأتـــى إلا في إطار ارتباطـــه بأثر الأزمـــة العربية الإسرائيليـــة على الاقتصاد المصرى ، وإغلاق قـــناة السويس ، وتوجـــيه الاستثمارات إلى اعادة بناء العسكرية المصرية .

وبالنظر لسياسات التصنيع في هذه الفترة ، نجدها أيضا جاءت مدفوعة الطلب لتلبية طلبات الطبقات البينية في الحضر ، بمعنى أنها وجهت بالأساس لإشباع حاجات الاستهلاك المحلى . لقد شهد المجتمع المصرى فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ فترات من التنمية الصناعية ذات المعدلات المرتفعة ويمكن القول أن مصر منذ عصر محمد على لم تشهد مثل هذه المعدلات ، كما أنها لم تعرفها كثير من الدول النامية في عقدى الخمسينات والستينات . إن هذه التنمية حققت مزيدا من فرص الحياة ، ومن المساواة في هذه الفرص لأفراد الشعب المصرى . وبرغم

---

(١) محمود دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ..... ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

كل هذه الصفات التى تتسم بها تجربة عبد الناصر ، إلا أنها يسودها ما يلى : مركزية الدولة وقيادة القطاع العام فى مجالات الإنتاج وسيادة مبدأ التخطيط الشامل فى الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٥ ، وسيطرة العسكريون على التوجيه والإدارة . لذا كانت هذه التجربة التنموية فوقية سلطوية تقوم على شخصية الزعيم ، دون مشاركة شعبية ، وتتم من خلال جهاز بيروقراطى قوامه أبناء الطبقة الوسطى بكل شرائحه العسكرية والمدنية (أهل الثقة وأهل الخبرة) (١) .

توضح الطفرات التى حدثت فى التنمية الصناعية ، أن التصنيع فى هذه الفترة قد أخذ نهجا لاشتراكية الدولة ، وأن ذلك يتقارب إلى حد كبير مع تجربة محمد على . فإذا كانت الصناعة فى عهد محمد على قد اتصفت بالجبرية والاحتكار ، فإن التصنيع فى الفترة الناصرية قد أخذ وجهة أخرى تبعد عن إطار هذا الوصف فهو فى الفترة الأولى يدخل فيما يسمى بالرأسمالية الليبرالية ، ثم فى فترة القوانين الاشتراكية يصطلح عليه برأسمالية الدولة . فبينما كان محمد على يحتكر كل أوجه الصناعة ومدبرا لها من خلال بيروقراطية مركزية ، ولم يوظف أيا من الفائض الاجتماعى لصالح من يعمل ، أو لإيجاد مساواة بين فئات الشعب ، فإن عبد الناصر كان على العكس من ذلك ، إذ عمل قدر طاقته على تحسين فرص الحياة وتذويب الفوارق الطبقية ، وإيجاد المساواة بين الطبقات الاجتماعية (٢) .

لقد أثبتت كل من تجربتى عبد الناصر ومحمد على على إمكانية قيام صرح اقتصادى متنوع ، وكذا أكدت التجربتان إمكانية الأخذ بالتصنيع بكافة مستوياته . وبرغم ما واجه عبد الناصر ومحمد على من تحديات خارجية فى محاولات تصنيع المجتمع المصرى ، إلا أنهما خلقا صناعات استطاعت أن تسهم فى الناتج القومى بنصيب وافر ، كذلك أثبتت التجربتان إمكانية الاعتماد على الذات فى إنجاز التصنيع . ولقد وعى كل منهما بضرورة الاحتفاظ بحرية الحركة والاستقلال فى صنع القرارات التنموية والسياسية ، باعتبار أن الاعتماد على الخارج يعتبر إفراغا لعملية التنمية من مضمونها الحقيقى الذى يقف موقفا معاندا من عمليات التخلف والتبعية .

---

(١) محمد الجوهرى ومحمود عودة والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ . وحول قضية أهل الثقة وأهل الخبرة ، راجع فى ذلك : شحاته السيد صيام ، نمط الإدارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٨٠ : دراسة تتبعية لمفهومى الثقة والخبرة ، ١٩٨٤ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، التنمية فى مصر . فى : مصر فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

وإذا كانت هناك نقاط اتفاق واضحة بين عبد الناصر ومحمد على فى قيام هياكل التصنيع والنهوض بالعملية التنموية ، فهناك أيضا مثالا صارخا لتشابههما فى السقوط ، فكما فتح باب الاقتصاد المصرى على غاربه بعد انتهاء تجربة محمد على ، فإن نفس الظرف قد تكررت غداة انتهاء تجربة عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ . إن سياسة الباب المفتوح التى اتبعها خلفه غداة رحيل عبد الناصر ، ساهمت فى تقويض ما أقامته الناصرية من هياكل صناعية ، وهذا هو حديث الفصل القادم .

obeikandl.com